

# من آراء النحويين غير الصائبة دراسة نقدية

أ.م. د. عبدالله أحمد بن أحمد الشراعي\*

## ● المقدمة :

يعتقد كثير من طلبة العلم أن آراء النحويين في تفسير الظواهر اللغوية في لغتنا العربية كلها صائبة، وهذا الاعتقاد سببه أنهم يخلطون بين اللغة بنظامها الثابت، وآراء النحويين في تفسير ما فيها من الظواهر التركيبية، ويعتقدون أن آراء النحويين هي اللغة ذاتها، وأننا نحن - العرب - نتعلمها منهم. ولهذا جاء هذا البحث ليثبت أن اللغة بنظامها المعروف شيء، وأن آراء النحويين في تفسير ما فيها من الظواهر شيء آخر، وأن اللغة ثابتة، وتكتسب اكتساباً، وأما آراء النحويين فمتحولة، وتحتمل الصواب والخطأ، ويمكن الوصول إلى غيرها.

وتكمن أهمية هذا البحث فيما تضمنه من آراء جديدة، تتمثل في تقسيم الجملة في العربية، تقسيماً مبنياً على أساس المبنى والمعنى معاً، وما خلص إليه في ذلك، وتحليل الجملة المصدرية بالوصف المسبوق بنفي أو باستفهام، تحليلاً نحويًا مغايراً لما ذهب إليه النحويون. وتفسير نصب الاسم المسند بعد (كان) وأخواتها، والاسم المسند إليه بعد (إن) وأخواتها، تفسيراً مغايراً - أيضاً - لما ذهب إليه النحويون.

\* اليمن/جامعة إب / كلية الآداب .



## ● المطلب الأول

### رأي النحويين في تقسيم الجملة:

قبل أن يذكر البحث تقسيم الجملة في رأي النحويين، يبدأ بذكر تعريف الجملة لديهم، لما لذلك من صلة فيما ذهبوا إليه في مسألة التقسيم، فقد مر تعريف الجملة بمراحل، فقد كانت الجملة - في البداية - مرادفة للكلام، فهذا ابن جني يعرف الكلام بأنه «كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحاة الجمل»<sup>(١)</sup>. ويعرفه في موضع آخر بأنه «عبارة عن الألفاظ، القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل، على اختلاف تركيبها»<sup>(٢)</sup>. وسوّى الزمخشري بين الكلام والجملة، إذ يعرف الكلام بقوله: «والكلام هو المركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر. وتسمى الجملة»<sup>(٣)</sup>. والجديد في تعريف الزمخشري هو مصطلح الإسناد.

ثم فرق الرضي بين الكلام والجملة، على أساس نوع الإسناد، فقد يكون الإسناد أصلياً، في تركيب مقصود لذاته، وقد يكون أصلياً، في تركيب غير مقصود لذاته. إذ يقول: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس»<sup>(٤)</sup>. وتابعه في هذا ابن هشام<sup>(٥)</sup>. وعلى هذا فالجملة - في رأي الرضي - أعم من الكلام.

والملاحظ فيما ذكر من تعاريف الجملة - باستثناء تعريف ابن جني، الذي لم يأخذ به النحويون، ولم يبنوا عليه رأيهم في تقسيم الجملة، كما سيوضح لاحقاً - أنها تقتصر على الجمل الإسنادية، ولا تشمل غيرها من الجمل غير الإسنادية، وهذا يدل على أن النحويين كانوا يعتقدون أن الجملة في العربية لا تقوم في بنائها إلا على أساس الإسناد فحسب، ولا يؤمنون بوجود جمل غير إسنادية فيها. وبناء على هذا الاعتقاد قسم النحويون الجملة - باعتبار نوع ما صدرت به من الاسم والفعل - على قسمين؛ هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية؛ فالاسمية: «هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيئات العقيق، وقائم الزيدان - عند من جوزه، وهو الأخفش والكوفيون - والفعلية: هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقم»<sup>(٦)</sup>. وجوز بعض الكوفيين تقديم الفاعل على فعله في الشرط وفي غير الشرط، وتابعهم الأخفش<sup>(٧)</sup>. أما غير الأخفش من البصريين، فلا يجوز ذلك عندهم<sup>(٨)</sup>، وعلى هذا، فجملة (محمد ذهب) جملة اسمية في رأي البصريين، وهي في رأي بعض الكوفيين والأخفش جملة فعلية، تقدم فيها الفاعل على الفعل.

والمراد في رأي النحويين «بصدر الجُملة المُسند أو المُسند إليه، فَلَا عِبْرَةَ بِمَا تَقْدَم عَلَيْهِمَا مِنَ الحُرُوفِ، فالجملة من نحو: أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعلَّ أباك منطلق، ومَا زيد قائماً، اسمية. وَمَنْ نَحْو: أَقَامَ زيد، وَإِنْ

قَامَ زيد، وَقَد قَامَ زيد، وهلا قُمْتَ، فعلية»<sup>(٩)</sup>. وأضاف الزمخشري إلى القسمين السابقين الجملة الظرفية؛ وهي الجملة «المصدرة بظرف أو مجرور، نَحْو: عِنْدَكَ زيد، أو فِي الدَّارِ زيد، إِذَا قَدَرْتَ زيداً فَاعِلاً بِالظَّرْفِ أو المَجْرُورِ، لَا بِالاستقرار المَحْدُوفِ، وَلَا مُبْتَدَأً مَخْبِراً عَنْهُ بهما. وَزَادَ المزمخشري وَغَيْرُهُ فِي الجَمَلِ الشَّرْطِيَّةِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا من قبيل الفعلية، لِأَنَّ المُرَادَ بِالصِّدْرِ المُسْنَدِ أو المُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَا تَقْدَمُ عَلَيْنَهُمَا»<sup>(١٠)</sup>.

ومن خلال النظر في تقسيم النحويين الجملة على اسمية وفعلية، يتأكد للقارئ ما ذكره الباحث فيما سبق، وهو اعتقادهم أن الجملة في العربية لا تقوم في بنائها إلا على أساس الإسناد فحسب، وأن الجمل في العربية كلها جمل إسنادية إخبارية، إذ المراد بالإسناد في رأيهم - وهو كذلك - «أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به»<sup>(١١)</sup>. ومعنى هذا أنهم ينكرون وجود الجملة غير الإسنادية<sup>(١٢)</sup>، وهذا الأمر لا تقره العربية. وقد قادهم ذلك إلى تأويل الجمل غير الإسنادية بالجمل الإسنادية، فجملة النداء (يا محمد) عندهم جملة فعلية، والتقدير أدعو محمداً، أو أنادي محمداً<sup>(١٣)</sup>، وهذا الرأي غير صائب في رأي الباحث، إذ جملة النداء جملة غير إسنادية، ولا إخبار فيها، فهي لا تفيد سوى النداء لا غير، وما تأولوها به جملة إسنادية إخبارية، تفيد إخبار قائلها من مخاطبهم بدعائه أو ندائه محمداً، وشتان بين المعنيين، فكيف يصح المساواة بين الجملتين في المعنى، وتأويل إحداهما بالأخرى؟ وكذلك

فعلوا في جملة التعجب (ما أجمل السماء) إذ تأويلها عندهم «شيء أجمل السماء، أو شيء أجمل السماء عظيم، أو الذي أجمل السماء شيء عظيم»<sup>(١٤)</sup>، فهي عندهم جملة إسنادية إخبارية، وهكذا تحولت الجملة الإفصاحية غير الإسنادية، التي تفيد التعبير عن التعجب فحسب، إلى جملة إسنادية إخبارية! والأمر نفسه فعلوه في جملة التعجب بصيغته القياسية الأخرى (أجمل بالسماء)، إذ تأولوها بجملة إسنادية إخبارية، وهي: جَمَلْتُ السماء، أي: صارت ذات جمال. وهكذا جعلوا فيها لفظ التعجب (أجمل) مسنداً إلى ما كانوا قد قالوا عنه في صيغة التعجب الأولى؛ إنه متعجب منه، منصوب على أنه مفعول به<sup>(١٥)</sup>! فليت شعري كيف يكون (السماء) في الصيغة الأولى مفعولاً به، وفي الثانية مسنداً إليه، مع أن المعنى في الصيغتين (ما أفعله، وأفعل به) هو الإفصاح عن شعور الإعجاب بجمالها.

هذا وقد أضاف بعض المحدثين أقساماً جديدة للجملة، فمنهم من أضاف الجملة الوصفية، ويقصدون بها الجملة المبدوءة بوصف مشتق، معتمد على نفي أو استفهام، يليه اسم مفرد أو مثني أو مجموع، مثل قولك: ما قائم زيد، وأقائم الزيدان أو الزيدون؟<sup>(١٦)</sup>. ومنهم من أضاف جملة الخالفة<sup>(١٧)</sup>؛ وهي الجملة المكونة مما كان يعرف قديماً باسم الفعل، مثل: صه، وشتان، أو المركبة منه والاسم؛ مثل: هيهات العقيق... إلخ. وقد كان القدامى يعدون هذه الكلمات وأمثالها أسماء، ويعدون الجمل التي تبدأ بها جملاً اسمية<sup>(١٨)</sup>. ثم يؤولون تلك الكلمات بالأفعال؛ فيقولون: هيهات بمعنى



بَعْدَ، وشتان بمعنى افترق، وصه بمعنى اسكت.. إلخ<sup>(١٩)</sup>. ويعربون المرفوعات بعدها فاعلين لها، وفي هذا ما فيه من التناقض والاضطراب. ومن المحدثين من أضاف الجملة الناقصة، ويقصد بها عند بعضهم الجملة التي تتكون من كلمة واحدة غالباً، وهي بحاجة إلى تقدير، كما في قول القائل: زيد. مجيباً عن سؤال السائل: من هذا؟<sup>(٢٠)</sup>. في حين يرى آخرون أن الجملة الناقصة هي جملة (لا) النافية للجنس، وجملة النداء، والمصادر المنصوبة؛ مثل: شكراً، وصبراً<sup>(٢١)</sup>. ومنهم من يطلق مصطلح الجملة الناقصة على كل جملة محذوف منها أحد طرفي الإسناد<sup>(٢٢)</sup>. ومنهم من أضاف شبه الجملة؛ ويقصد به الجملة التي لا إسناد فيها في الظاهر، مثل النداء والتحذير والإغراء، وجمليتي (إذا) الفجائية، و(لا) النافية للجنس، ويرى عدم الحاجة إلى تقدير محذوف فيها<sup>(٢٣)</sup>. ومنهم من يرى أن شبه الجملة، هو كل جملة حذف منها أحد طرفي الإسناد<sup>(٢٤)</sup>، ومنهم من أضاف الجملة غير الإسنادية؛ وهي عنده جملة القسم، مثل: والله. وجملتا لولاي، ولولاك، وجملة الاستفهام، مثل: هل من رجل؟ والنفي مثل: ما من رجل<sup>(٢٥)</sup>.

ويرى الباحث أن هذه الآراء ليست - في مجملها - سوى محاولة إضافات أقسام جديدة للجملة، وكأن أصحابها يسلمون بتقسيم القدامى، ولم يكلفوا أنفسهم إعادة النظر في تقسيم الجملة العربية على أساس المبنى والمعنى، وليس على نوع ما صدرت به من طرفي الإسناد، كما فعل القدامى، وذلك عن طريق استقصاء مختلف تراكيبها، ومقارنة بعضها ببعض، لإدراك

الفروق البنوية والمعنوية في كلٍّ منها، ومن ثم الوصول إلى أقسامها.

**تعريف الجملة وأقسامها في رأي الباحث:**  
من خلال عرض آراء النحويين في تعريف الجملة وتقسيمها على أساس نوع صدرها من طرفي الإسناد، يتضح للقارئ أنهم لم يعرفوا سوى الجملة الإسنادية، ولم يقسموا أيضاً سواها، وحتى تقسيمهم إياها، لم يكن على أساس معناها ومبناها، بل كان على أساس نوع ما صدرت به من طرفي الإسناد، مما يعني أن ما خرجوا به في ذلك كله، لا يشمل باقي أنواع الجملة في العربية، بمختلف مبانيها ومعانيها.

وعليه فإن الجملة في العربية - في رأي الباحث - هي الكلام المفيد، سواء أكان كلمة واحدة، أم كان مركباً من كلمتين أو أكثر، وسواء أكان المركب قائماً في بنائه على أساس علاقة الإسناد، أو قائماً في بنائه على غير الإسناد.

ومن ثم يرى الباحث أن الجملة في العربية تنقسم - من حيث المبنى والمعنى - على قسمين، هما الجملة الإسنادية والجملة غير الإسنادية، وكل منهما ينقسم على أقسام، وبيان ذلك على النحو الآتي:

#### أولاً: الجملة الإسنادية:

وهي التي تقوم في بنائها على أساس علاقة الإسناد بين طرفي الإسناد؛ وهما المسند إليه، والمسند، إذ يتعلق على أساسها المسند بالمسند إليه، سواء أدت علاقة الإسناد فيها وظيفتها المعنوية؛ وهي الإخبار عن المسند إليه بالمسند، أم لم تؤدها. وطرفا الإسناد هما الركنان الأساسيان المحوريان في الجملة الإسنادية،

- فبهما يكتمل مبناها، وبهما يتم معناها<sup>(٢٦)</sup>. وقد تشتمل الجملة الإسنادية على ألفاظ أخرى غيرهما، إلا أن تلك الألفاظ تعد ألفاظاً ثانوية، لأنها تدور في فلكي طرفي الإسناد، وتتعلق بهما أو بأحدهما على أساس علاقات أخرى غير الإسناد. وتنقسم تلك الألفاظ على قسمين؛ أما **القسم الأول فيتعلق بأحد طرفي الإسناد، على أساس إحدى العلاقات الآتية:**
- ١- علاقة التبعية: وتؤدي هذه العلاقة أحد المعاني الآتية: الوصفية، كما في قولك: الرجل الكريم محبوب. وقولك: محمد رجل كريم. والبدلية، كما في قولك: الطالب محمد مجتهد. والتوكيد، كما في قولك: جاء المدير نفسه.
  - ٢- علاقة الاشتراك: وتؤدي هذه العلاقة معنى الاشتراك في مضمون الإسناد، وتكون بالواو أو بالفاء، إذ يعطف كلُّ منهما الاسم على الاسم في الجملة الواحدة، كما في قولك: محمد وعلي مجتهدان، وقولك: دخل محمد فعلي. أما باقي حروف العطف فلا تعطف إلا الجملة على الجملة، ومن ثم فلا تؤدي معنى الاشتراك. فإن عطفت في الظاهر الاسم على الاسم، فإن ذلك يؤول بتقدير المحذوف، كما في قولك: دخل محمد ثم علي، أو قولك: لم يدخل محمد بل علي. فتقدير الأول: دخل محمد، ثم دخل علي. وتقدير الثاني: لم يدخل محمد، بل دخل علي.. وهكذا في باقي الحروف.
  - ٣- علاقة الإضافة: وتؤدي أحد معنيين؛ التعريف، كما في قولك: غلام محمد مجتهد، أو التخصيص، كما في قولك: هذا كتاب نحو.
  - ٤- علاقة التمييز: كما في قولك مخاطباً غيرك: أنت أغزر علماً، وأنت أكثر مالا.
- ٥- علاقة الاختصاص: كما في قولك: نحن - العرب - كرماء.
- وأما القسم الثاني فيتعلق بطرفي الإسناد معاً، على أساس إحدى العلاقات الآتية:**
- ١- علاقة المفعولية: كما في قولك: أكل الطفل التفاحة.
  - ٢- علاقة المعية: كما في قولك: استوى الماء والخشبة.
  - ٣- علاقة الظرفية المكانية أو الزمانية: فمثال الأولى قولك: محمد جالس فوق التل، أو جالس محمد على الكرسي، أو محمد نائم في الدار. ومثال الثانية قولك: سافر محمد عصراً، أو سافر محمد في العصر.
  - ٤- علاقة المصدرية: وتؤدي هذه العلاقة معنى التوكيد، كما في قولك: نجح الطالب نجاحاً، أو بيان النوع، كما في قولك: نجح الطالب نجاح المتفوقين، أو بيان العدد، كقولك: نجح محمد نجاحين، أو مرتين.
  - ٥- علاقة الغائية ابتداءً أو انتهاءً: فمثال الأولى قولك: خرج محمد من الدار. ومثال الثاني قولك: عاد محمد إلى الدار.
  - ٦- علاقة الحالية: كما في قولك: جاء محمد مسرعاً.
  - ٧- علاقة التمييز: كما في قولك: طابت صنعاء هواءً.
- هذا وقد تكون الجملة الإسنادية مستقلة بذاتها، وقد تكون غير مستقلة، وذلك إذا وقعت مسنداً إليه، أو مسنداً، أو صفة، أو حالاً، أو صلة للموصول.. إلخ.
- وتنقسم الجملة الإسنادية - من حيث تجرد بنائها من أدوات التحويل أو عدمه - على قسمين؛ هما:



### ١-جملة إسنادية أصلية:

وهي الجملة التي تجرد بناؤها الإسنادي من دخول أي من أدوات التحويل، التي تدخل على الجمل الإسنادية، فتفقد الإسناد فيها وظيفته المعنوية، وهي الإخبار، وتحول معنى الجملة التي تدخل عليها من معنى الإخبار إلى معنى آخر، غير الإخبار، وتنقسم الجملة الإسنادية الأصلية - من حيث المعنى - على قسمين؛ هما:  
أ-جملة إسنادية أصلية إخبارية:

وهي كل جملة تؤدي فيها علاقة الإسناد وظيفتها المعنوية؛ وهي معنى الإخبار، مثل: محمد قائم، ويقوم محمد، ومحمد أبوه قائم، وكان محمد قائماً.

### ب-جملة إسنادية أصلية غير إخبارية:

وهي كل جملة فقدت فيها علاقة الإسناد وظيفتها الإخبارية، وأصبحت تؤدي معنى آخر غير الإخبار، كالدعاء، مثل قولك: رحمك الله، ويرحمك الله، وعفا الله عنك، وما شابه ذلك. والقسم، مثل: والله، وتالله، وأقسم بالله. والمدح، مثل: نعم الخلق الصدق، أو نعم الصدق. والذم، مثل: بئس الخلق الكذب، أو بئس الكذب. والاستفهام الذي يكون فيه اسم الاستفهام أحد طرفي الإسناد، مثل: من هذا؟ وكيف حالك؟ وأين أنت؟ وأمثال ذلك.

### ٢-جملة إسنادية محولة:

وهي كل جملة إسنادية، دخلت عليها أداة من أدوات التحويل، فتحول المعنى فيها بدخول تلك الأداة من معنى الإخبار إلى معنى آخر، يحدده نوع أداة التحويل الداخلة عليها، وتلك المعاني هي: التمني مثل: ليت محمداً قائم، والترجي مثل: لعل محمداً قائم، والتوكيد مثل:

إن محمداً قائم، وقد قام محمد. والتشبيه مثل: كأن محمداً قائم، والتكثير مثل: كم من حروب خضتها. والاستفهام مثل: هل محمد في الدار؟ والإثبات في جواب الاستفهام، كقولك مجيباً المستفهم في الجملة السابقة: نعم محمد في الدار. والنفي، سواء في الجواب عن الاستفهام، أو في غيره، كقولك: ليس محمد في الدار، أو ما محمد مسافراً، أو لم يسافر محمد، أو لن يسافر. والشرط مثل: إن يسافر محمد أسافر. والظن مثل: قد يسافر محمد. والحصر مثل: ما العالم إلا محمد، والقصر مثل: ما محمد إلا عالم، وإنما محمد عالم. والأمر بالمضارع المسبوق باللام، سواء أسند إلى المضمر، كما في قولك: لتقم، أو أسند إلى الظاهر، كما في قولك: ليقم محمد. والنهي سواء أسند إلى المضمر، كما في قولك: لا تقم. أو أسند إلى الظاهر، كما في قولك: لا يقم محمد. والعرض مثل: ألا نذهب إلى الحديقة. والتحضيض مثل: هلا ذهبت إلى الحديقة. والاحتمال مثل: إمّا محمد موجود أو مسافر. فكل جملة من الجمل السابقة هي جملة إسنادية محولة، فقدت فيها علاقة الإسناد وظيفتها الإخبارية، إذ لم يعد المقصود في كل منها الإخبار عن المسند إليه بالمسند، بل تحول المعنى فيها بدخول أداة التحويل من معنى الإخبار إلى معنى آخر، يتعين حسب نوع أداة التحويل الداخلة عليها، وتلك المعاني هي: التمني، والترجي، والتوكيد، والتشبيه، والتكثير، والاستفهام، والإثبات، والنفي، والشرط، والظن، والحصر، والقصر، والأمر بالمضارع المسبوق باللام، والنهي، والعرض، والتحضيض، والاحتمال.

والتعجب والاسم المنصوب بعده، ولفظ التعجب في الصيغة القياسية الثانية يستلزم الباء والاسم المجرور بعدها. وفعل الأمر يستلزم ضمير المخاطب فرداً أو مثنىً أو جمعاً. والاسم المنصوب في الإغراء يستلزم أن يكون قبله فعل الأمر (الزم). ويستلزم في التحذير فعل الأمر (احذر)، سواء ذكر أو لم يذكر. وأما (إياك) في التحذير، فتستلزم الواو والاسم المنصوب بعدها.

وهذه الألفاظ المتلازمة، التي تتكون منها كل جملة من الجمل غير الإسنادية سألقة الذكر، هي الألفاظ الأساسية فيها، كلٌّ على حدة. وبها يكتمل بناء الجملة، ويتم معناها<sup>(٢٨)</sup>. وقد تشتمل الجملة غير الإسنادية على ألفاظ ثانوية، وهذه الألفاظ تنقسم على قسمين؛

#### القسم الأول يتعلق بأحد ألفاظها الأساسية على أساس إحدى العلاقات الآتية:

١- علاقة التبعية: لأداء معنى الوصف، كما في قولك: يا محمدُ المجتهدُ، وقولك: إياك والكلام الفاحش، وقولك: أجمل بالأرض الخضراء. أو لأداء معنى التوكيد، كما في قولك: أيها الرجل الرجل. أو لأداء معنى البيان كما في قولك: أيها الرجل محمد.

٢- علاقة الاشتراك: لأداء معنى الاشتراك، كما في قولك: ما أجمل السهل والجبل، أو: ما أجمل السهل فالجبل.

٣- علاقة الإضافة: كما في قولك: ما أجمل جو اليمن، وقولك: إياك وأصدقاء السوء.

#### والقسم الثاني يتعلق بألفاظ الجملة الأساسية كلها، على أساس إحدى العلاقات الآتية:

١- علاقة الحالية: كما في قولك: ما أجمل السماء

وعليه فأدوات التحويل هي: إنَّ وأخواتها، وأدوات الاستفهام، وأدوات جوابه إثباتاً أو نفيًا، وأدوات النفي عموماً، وأدوات الشرط، وأدوات الحصر والقصر، و(كم) التكريرية، و(قد) التي تفيد المعنيين؛ الظن أو التوكيد، ولام الأمر و(لا) الناهية، وأداة العرض (ألا) وأداة التحضيض (هلا)، وأداة الاحتمال (إمّا). فكل أداة من هذه الأدوات إذا دخلت على الجملة الإسنادية، فإنها تحول معناها من الإخبار إلى معنى آخر، من المعاني سألقة الذكر. هذا وقد تكون الجملة الإسنادية المحولة، محولة بأداتي تحويل في وقت واحد، كلاستفهام والنفي، كما في قولك: ألم يسافر محمد؟ أو الإثبات والنفي، كقولك مجيباً بالنفي عن الاستفهام السابق: لا لم يسافر محمد.

#### ثانياً : الجملة غير الإسنادية:

وهي كل جملة لا تقوم في بنائها على أساس علاقة الإسناد، ولا تفيد معنى الإخبار، بل تقوم في بنائها على أساس علاقة التضام التلازمي، وتؤدي أحد المعاني الآتية: الإفصاح، أو الطلب، أو تعيين المخاطب. أما الإفصاح فيتمثل في جملة التعجب بصيغتيه القياسيتين، وأما الطلب فيتمثل في جملة الأمر المؤدى بفعل الأمر، وجملة الإغراء والتحذير. وأما تعيين المخاطب فيتمثل بجملة النداء. والمقصود بعلاقة التضام التلازمي هو «أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر... قد يدل عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف»<sup>(٢٧)</sup>. فأداة التعجب في الصيغة القياسية الأولى تستلزم لفظ



- صافية. وقولك: اذهب ماشياً.
- ٢- علاقة المفعولية: كما في قولك مخاطباً المريض: اشرب الدواء.
- ٣- علاقة الظرفية: كما في قولك: ما أجمل السماء الليلة. أو: ما أجمل التاج فوق رأسك. أو قولك محذراً: إياك والخروج ليلاً. أو قولك امرأة: اذهب الليلة.
- ٤- علاقة الغائية: كما في قولك مخاطباً: اذهب إلى الجبل. أو قولك: اخرج من الدار.
- ٥- علاقة التمييز: كما في قولك: ما أجمل صنعاء هواءً.
- ٦- علاقة المصدرية: لتوكيد الأمر، كما في قولك: اذهب نهاباً. أو لبيان عدده، كما في قولك: اذهب نهابين. أو لبيان نوعه، كما في قولك: اذهب زهاب الأبطال.
- ٧- علاقة المعية: كما في قولك: اذهب وعلياً. والجدير بالذكر - هنا - أن جملة النداء لا تستخدم إلا مع غيرها من هذه الجمل، لتعيين المخاطب؛ إذ تستخدم مع جملتي التعجب، كما في قولك: ما أجمل السماء يا محمد، أو: يا محمد أجمل بالسماء. ومع الأمر كما في قولك: يا محمد اذهب. أو: اذهب يا محمد. ومع الإغراء، كما في قولك: الصدق يا خالد. ومع التحذير، كما في قولك: إياك - يا خالد - والكذب. كما تستخدم مع الجمل الإسنادية بمختلف أنواعها، كما في قولك: السماء صافية يا خالد. وقولك: يا خالد هل قرأت الكتاب. وقولك: إنَّ محمدًا - يا خالد - ناجح. وقولك: رحمك الله يا أبي.. إلخ.
- **المطلب الثاني**  
**رأيهم في تحليل الجملة المصدرية بالوصف**  
**المسبوق بنفي أو باستفهام:**  
 الجملة الإسنادية تقوم في بنائها على أساس

علاقة الإسناد، وعلاقة الإسناد لا تكون إلا بين طرفين مختلفين؛ هما المسند إليه، وهو المخبر عنه، والمسند، وهو المخبر به عن المسند إليه، ويستحيل أن تكون بين مسند إليه ومسند إليه، أو بين مسند ومسند.

بيد أن النحويين غضوا الطرف عن هذه الحقيقة اللغوية، إذ ذهبوا في تحليلهم جملي (أقائم الزيدان، وما مضروب الزيدون) وأمثالهما تحليلاً نحويًا، إلى أن الوصف المعتمد على نفي أو استفهام مبتدأ، وقالوا عن الاسم المرفوع بعده: فاعل في الأولى، سد مسد الخبر، ونائب عن الفاعل في الثانية، سد - أيضاً - مسد الخبر<sup>(٢٩)</sup>. ومعلوم أن المبتدأ هو مسند إليه، وأن الفاعل أو نائب الفاعل هو مسند إليه أيضاً، وكلُّ منهما يحتاج إلى ما يسند إليه، ويخبر به عنه، وهو المسند، فكيف يمكن أن يكون الإسناد بين مسند إليه ومسند إليه، أو بين مخبر عنه ومخبر عنه؟ إن هذا التحليل يقودنا إلى افتراض أحد أمرين؛ فإما أن هاتين الجملتين وأمثالهما خارجتان عن النظام اللغوي في العربية من حيث المبنى، ومن ثم لا معنى لهما، وإما أن تحليل النحويين هو الخطأ. فأما الافتراض الأول فمردود، لأن المعنى متحقق في الجملتين، وهذا يعني سلامة المبنى فيهما، وأنهما سليمتان لغويًا مبنى ومعنى. ولم يبق سوى الافتراض الثاني؛ وهو أن تحليل النحويين هو الخطأ. إذًا فقد أخطأ النحويون في تحليلهم هاتين الجملتين وأمثالهما، وهو

خطأ دفعهم إليه حرصهم على وجوب المطابقة العددية بين المبتدأ والخبر، فلما رأوها غير متحققة، في مثل الجملتين السابقتين، ذهبوا إلى عد الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أو نائب فاعل، سد مسد الخبر، فإذا تحققت المطابقة في الأفراد، كما في قولك: أقائم زيد؟ فإنهم يجوزون كون الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ مؤخر، وأما إن تحققت في التثنية والجمع كما في قولك: أقائم الزيدان، أو: ما قائمون الزيدون، تعين في رأيهم أن يكون الوصف خبراً مقدماً، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر<sup>(٣٠)</sup>.

والذي يراه الباحث هو أن الوصف المسبوق بنفي أو باستفهام مسند، والاسم المرفوع بعده مسند إليه، سواء طابقه في العدد كقولك: أقائم زيد، وما قائم زيد، أو لم يطابقه، كما في قولك: أقائم الزيدان، أو قولك: ما مضروب الزيدون. لأن إهدار المطابقة العددية في هاتين الجملتين وأمثالهما أمر واجب، قياساً على الفصيح الشائع من كلام العرب، وذلك لأن الوصف هو في معنى الفعل<sup>(٣١)</sup>، والفعل في الفصيح الشائع من كلام العرب - باستثناء بني الحارث بن كعب<sup>(٣٢)</sup> - إذا تقدم على الاسم الذي أسند إليه، وكان هذا الاسم مثنىً أو جمعاً، وجب فيه إهدار المطابقة<sup>(٣٣)</sup>، فتقول: قام الناس، ويقوم الرجلان، وقامت الهندات. فلما كان الوصف المسبوق بنفي أو باستفهام في معنى الفعل، وعمل معاملته، حال تقدمه على الاسم المثنى أو الجمع، فأهدرت فيه مطابقتها ما بعده عددياً، تماماً كما أهدرت في الفعل المتقدم، فإن تأخر وجب أن تعود إليه، مثله في ذلك مثل الفعل. هذا هو سبب إهدار المطابقة، أما سبب تقديم الوصف المسبوق

بنفي أو باستفهام - وهو مسند - على المسند إليه، فهو اتصاله بما له الصدارة، إذ المعروف أن النفي والاستفهام لا يكونان إلا للحدث، أو عنه، فلا ينفي إلا الحدث، ولا يستفهم إلا عن الحدث، والوصف في قولك: أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان، هو في معنى الفعل، «ألا ترى أن المعنى: أيقوم الزيدان، وما يقوم الزيدان؟»<sup>(٣٤)</sup>، فلما كان الأمر كذلك قدم - هنا - المسند على المسند إليه.

هذا وقد حاول بعض المحدثين تحليل هذه الجملة تحليلاً آخر، فقد ذهب الدكتور تمام حسان إلى «أن إعراب الوصف، لا ينبغي أن يكون بدعوى أنه مبتدأ، وإنما يكون بأنه صفة فاعل أو مفعول.. إلخ. كما نصف الفعل في الإعراب بأنه فعل ماض، أو مضارع.. إلخ»<sup>(٣٥)</sup>. وتابعه في هذا الدكتور محمد حماسة عبداللطيف<sup>(٣٦)</sup>. وعلى هذا يبقى ما بعد الوصف على إعرابه القديم، وربما يريد أن يعرب فاعلاً، إذا كان الوصف اسم فاعل، أو نائباً عن الفاعل، إذا كان الوصف اسم مفعول، على أن لا يذكر أنه سد مسد الخبر، إذ لا يوجد على رأيه هنا مبتدأ. وهذا الرأي غير مقبول، لعدم وجود موقع إعرابي متعارف عليه في النحو العربي، يسمى صفة فاعل أو مفعول. وأما الدكتور مهدي المخزومي فقد ناقض نفسه، إذ يقول: «أما قولنا: أقائم الرجلان، أو قائم الرجلان، فرفعه لا يعني شيئاً، ولا دلالة له على معنى إعرابي، يقتضي الرفع. ولهذا كان من السخف القول بأنه مرفوع على الابتداء، كما زعم البصريون، وأنه مبتدأ سد فاعله مسد خبره. لأنه لا يكون مبتدأ بحال. لأنه إذا كان



مبتدأ، كان مسنداً إليه، ولا يصح القول بأنه مسند إليه، لأنه مسند أبداً، والمسند إليه هو ما بعده من مرفوع»<sup>(٣٧)</sup>. ففي بداية كلامه ينفي أن يكون رفع الوصف دالا على معنى إعرابي، وفي آخره يقر بأنه لا يكون إلا مسنداً أبداً!! ويرى الصعيدي أن يعرب (قائم) في قولنا: أقائم الزيدان، اسم فاعل مرفوع، لتجرده من العوامل، والزيدان فاعل. وحجته أن الوصف ليس بمبتدأ، لأنه مسند، وأن الفاعل لا يمكن أن يسد مسد الخبر، لأنه مسند إليه، والخبر مسند<sup>(٣٨)</sup>. وهذا الرأي مردود، لعدم وجود موقع إعرابي، يسمى اسم فاعل، أو اسم مفعول. هذا فضلاً عن أن الصعيدي لم يثبت على رأيه هذا، فلم يلبث أن ذهب إلى أن الوصف يعرب خبراً مقدماً، والمرفوع بعده مبتدأ، وعد هذا الإعراب أولى من الإعراب السابق<sup>(٣٩)</sup>. وهذا الرأي هو الصواب، وهو الرأي الذي يتبناه الباحث. وهناك إعراب آخر لأحد المحدثين، وهو يوسف الحمادي، إذ يرى أن يقال في إعراب الوصف المشتق: إنه مسند مرفوع في معنى الفعل، ويقال في إعراب المرفوع بعده إنه مسند إليه مرفوع في معنى الفاعل، إن كان الوصف اسم فاعل، فإن كان الوصف اسم مفعول، فهو بمعنى نائب الفاعل<sup>(٤٠)</sup>. ولو أنه اكتفى بذكر المسند، والمسند إليه، من دون ذكر معنى الفعل، ومعنى الفاعل أو نائب الفاعل، لكان قد أصاب.

### ●المطلب الثالث

قولهم بالإخبار عن الفعل والحرف:

أولاً: قولهم بالإخبار عن الفعل

سبق الحديث عن علاقة الإسناد التي تقوم

على أساسها الجملة الإسنادية، وأنها لا تكون إلا بين طرفي الإسناد وهما المسند إليه والمسند، وهنا ينوه الباحث إلى أن المسند إليه لا يكون إلا اسماً، أو ما كان في معناه، ومؤولاً به، كالمصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ {البقرة: ١٨٤}. أو الجملة وما عطف عليها، مثل قولك: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، أول ركن من أركان الإسلام.. فالمصدر في الآية في معنى صيامكم، والجملة وما عطف عليها وما أخبر به عنهما في معنى قولك: الشهادتان أول ركن.. إلخ. وقد يكون المسند إليه جملة من غير تأويل، وذلك إذا كانت الجملة الواقعة كذلك هي وما أسند إليها في معنى واحد، كما في قولك: حسبي الله نطقي. ولا يقع الفعل الدال على معناه مسنداً إليه البتة، إلا إذا فقد دلالته على معنى الحدث والزمن، وتجرد منها، وأصبح مجرد لفظ من الألفاظ، أو كلمة من الكلمات، فإنه يقع مسنداً إليه، بوصفه لفظاً أو كلمة، ويخبر عنه - حينها - بالمسند، وذلك فيما يعرف بالإعراب على الحكاية، كما في قول المعرب: ذهب فعل ماض. فـ (ذهب) - في قول المعرب هذا - مسند إليه، و(فعل) مسند. وهذا مما يقر به النحويون<sup>(٤١)</sup>، لأن الإخبار لا يمكن أن يكون عن الفعل الدال على الحدث والزمن، وإنما يكون عن الذات أو الجثة، أما المسند فقد يكون فعلاً، وقد يكون اسماً، وقد يكون جملة أو شبه جملة. وعلى الرغم من أن كل ما ذكر مسلم به لدى النحويين، إلا أنهم قد ناقضوا أنفسهم في ذلك، حينما ذهبوا إلى عد الاسم المنصوب بعد (كان) وأخواتها خبراً لها، مع اعتقاد الباحث بعلمهم

دون تعيين، وتقييد لذلك التحول، و(بات) يفيد الدلالة على المبيت المطلق، غير المعين، وغير المقيد، و(ما زال، وما دام، وما فتى، وما برح، وظل) تفيد الدلالة على الاستمرار، دون تعيين، وتقييد لذلك الاستمرار، و(أمسى، وأصبح) يفيدان الدلالة على الإمساء والإصباح، دون تعيين، وتقييد لذلك الإمساء، وذلك الإصباح. ولهذا احتاجت هذه الأفعال إلى ذكر الاسم المنصوب بعدها - وهو الحال - لتعيين وتقييد ما تدل عليه من الأحداث، ولعل تسميتها بالناقصة كان لهذا السبب<sup>(٤٣)</sup>. وعليه فالاسم المنصوب بعد هذه الأفعال في رأي الباحث «ليس بمسند، وليس خبراً لـ(كان) وأخواتها، لأن الأفعال لا يخبر عنها، أو يسند إليها، بل هي التي تسند إلى الأسماء. ولم تنصب تلك الأفعال، وإنما هو اسم يبين حال المسند إليه، ولهذا نصب، لأنه ليس داخلاً في إسناد، أو في إضافة ... وأما الاسم المرفوع بعدها، فهو مسند إليه، وكل فعل منها هو المسند<sup>(٤٤)</sup>. وقد كان بعض الكوفيين موفقين حينما عدوه حالاً<sup>(٤٥)</sup>، إلا أنهم لم يبينوا سبب ملازمته، وعدم الاستغناء عنه بعد هذه الأفعال. هذا ما يخص ما ذكر من هذه الأفعال، وأما (ليس) فهو - في رأي الباحث - «حرف، وليس فعلاً، لأنها لا تفيد سوى النفي، ولا تدل على حدث أو زمن، فهي ليست من أخوات (كان) ويرى أن المرفوع بعدها مسند إليه، وأما المنصوب فهو مسند، لكنه نصب ولم يرفع، لأنه ليس هو المسند إليه في المعنى<sup>(٤٦)</sup>. وهذا هو معنى قول الكوفيين إن الخبر ينصب على الخلاف لمخالفته المبتدأ في المعنى<sup>(٤٧)</sup>، وهو كذلك ما قصده سيبويه حينما

أنه حال، ويبدو للباحث أن الذي قادهم إلى ذلك أنهم رأوا مخالفة هذا الاسم لما وضعوا للحال من الحدود، فالحال عندهم فضلة، يمكن الاستغناء عنها، من دون أن يختل المعنى<sup>(٤٢)</sup>، وهذا الأمر لا ينطبق على الاسم المنصوب بعد (كان) وأخواتها، فهو ملازم لطرفي الإسناد، ولا يمكن الاستغناء عنه، إذ لا يتم المعنى إلا به، ولما وجدوا أنفسهم عاجزين عن تفسير ملازمة الحال هنا، ومن ثم الإقرار بأن الحال قد يلزم طرفي الإسناد بعد (كان) وأخواتها، ولا يمكن الاستغناء عنه، رأوا أنه من السهل عليهم أن يقولوا: إن هذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية، ومن ثم تنسخ حكم الخبر من الرفع إلى النصب، ويصبح خبراً لها، والمرفوع قبله اسم لها! وقولهم هذا ليس صواباً، لأن قولك: كان محمد معلماً، هو كقولك: جاء محمد معلماً. فهل يمكن القول: إن (جاء) دخلت على ما أصله المبتدأ والخبر - وهو محمد معلماً - ثم نسخت حكم الخبر من الرفع إلى النصب، وأصبح خبرها، والمرفوع قبله اسمها؟ من الواضح أن الاسم المنصوب في الجملتين حال، جاء ذكره في كل منهما في سياق جملة إسنادية أسند فيها الفعل إلى الاسم؛ غير أنه يمكن الاستغناء عنه بعد (جاء)، لتمام دلالتها على الزمن والحدث المقيد وهو المجيء، ولا يمكن ذلك بعد (كان)، لنقصان دلالتها، فهي لا تدل من جهة الحدث إلا على الكون العام، وتحتاج إلى ما يقيد هذه الدلالة، فكان لا بد من ملازمة الحال لها، لإتمام ذلك النقص. وما قيل في (كان) يقال في باقي أخواتها - باستثناء ليس - ف«(صار) يفيد الدلالة على التحول،



ذهب إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، إذا كان هو هو<sup>(٤٨)</sup> إذ يفهم من ذلك أنه يرى أن خبر المبتدأ ينصب، إذا غاير المبتدأ في المعنى.

### ثانياً: قولهم بالإخبار عن الحرف

الحرف في رأي النحويين قسم من أقسام الكلم، لا يظهر معناه إلا مع غيره، ومنه ما يسميه النحويون الحروف الناسخة، ويعنون بذلك (إنَّ) وأخواتها، التي تدخل في رأيهم على الجمل الاسمية، ومن ثم تنسخ حكم المبتدأ من الرفع إلى النصب، ولذلك وصفوها بالناسخة، ووصفوا في تحليلهم النحوي هذا الاسم المنصوب بعدها بأنه اسم لها، ثم وصفوا الاسم المرفوع بعده بأنه خبر لها، وهنا بان خطأ تحليلهم، إذ كيف يقولون عنه: إنه خبر للحرف، وهل الحرف مما يخبر عنه؟ هل الحرف يقع مسنداً إليه حتى يوصف الاسم المرفوع بأنه خبر له؟ وهل النحويين لم يدركوا خطأ هذا القول؟ إن الباحث يعتقد أنهم يدركون ذلك، ولكنهم لم يجدوا تفسيراً لنصب المسند إليه بعد دخول الحرف، غير القول بأنه اسم لهذا الحرف الذي نصبه، بعد أن نسخ حكمه الذي يستحقه وهو الرفع، ومن ثم قادهم ذلك إلى القول عن الاسم المرفوع بعده: إنه خبر لهذا الحرف الناسخ! و«ليس المنصوب بعد هذه الحروف اسماً لها، وليست هي الناصبة له. وإنما هو مسند إليه وكان حقه الرفع... إلا أنه نصب لوقوعه في موقع ضمير النصب، لأن هذه الحروف لا تدخل على ضمير الرفع، فلا يقال: إنَّ هو، إنَّ أنت، إنَّ هي.. إلخ. بل يقال: إنَّه، إنَّك، إنَّها.. إلخ. ف(محمداً) في قولك: إنَّ محمداً ناجح،

منصوب لوقوعه في موقع ضمير النصب، وهو في الأصل مسند إليه، لأن الأصل في هذا التركيب كان هكذا: محمد إنَّه ناجح. إذ القصد تأكيد نجاح محمد، بعد إسناده إليه. إلا أن العرب أرادوا الإيجاز، فتوسعوا في ذلك، فقدموا وأخروا، وحذفوا ضمير النصب، ووضعوا الاسم مكانه، وعاملوه معاملةته. والدليل على صحة رأي الباحث، أن هذه الحروف إذا امتنع دخولها على ضمير النصب، ودخلت على ضمير الرفع، يرفع المسند إليه بعدها، وذلك حينما تتصل بها (ما)، كما في قولك: إنما محمد ناجح. إذ تقول: إنما هو ناجح... ومما يدل - أيضاً - على صحة رأي الباحث، هو أن الاسم يرتفع بعد (إنَّ) إذا خففت، وذلك لأنها لا تدخل حينها إلا على ضمير الرفع، ولا تدخل على ضمير النصب، إذ تقول: إنَّ هو، لكنَّ هو.. إلخ. ولا يصح أن تقول: إنَّه ولكنه، بتسكين النون فيهما... وعليه فإن الاسم المنصوب بعد هذه الحروف، ليس منصوباً بها، ولا هو منصوب على التوهم كما يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى، كما إنه ليس منصوباً لعدم وقوعه مسنداً إليه بذاته كما يرى الجوارى. بل هو مسند إليه، وكان حقه الرفع، إلا أنه لا يرفع، بل ينصب، لوقوعه في موقع ضمير النصب، بعد تطور التركيب، وإحلال الاسم محل الضمير، طلباً للإيجاز»<sup>(٤٩)</sup>. وعليه - أيضاً - فإن الاسم المرفوع بعده ليس خبراً للحرف الناسخ، ولم تعمل فيه هي الرفع، وإنما هو مسند إلى هذا الاسم المنصوب؛ أي: هو خبر عنه، ولذلك رفع.

## ● الهوامش

- (١) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٧ م. وينظر مسائل خلافية في النحو: ٣٥، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ج ١/ص ١٧، ١٩٩٢ م.
- (٢) الخصائص: ج ١/ص ٣٢.
- (٣) شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، ج ١/ص ١٨.
- (٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضى الدين محمد بن الحسن الاستربابي النحوي، شرح وتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، مج ١/ص ١٩.
- (٥) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. ج ٢/ص ٤٣١.
- (٦) مغني اللبيب: ج ٢/ص ٤٣٣.
- (٧) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ج ٢/ص ٦١٥، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م. شرح ابن عقيل: ج ٢/ص ٧٧، عبدالله بن عبدالرحمن، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ج ١/ص ٣٨٨، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- (٨) ينظر المقتضب: ج ٤/ص ١٢٨، أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م. أسرار العربية: ص ٨٩، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م. الإنصاف: ج ٢/ص ٦١٥. (٩) مغني اللبيب: ج ٢/ص ٧، وينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ج ١/ص ٥٧، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبدالحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر. (١٠) همع الهوامع: ج ١/ص ٥٧. (١١) شرح الرضي: ج ١/ص ٣١. (١٢) الجدير بالذكر في هذا السياق أن سيبويه يرى أنه لا خبر لـ(ألا) التي للتمي، نحو قولك: ألا ماء. لا لفظاً، ولا تقديراً. والكلام - في رأيه - مؤلف من حرف واسم فحسب، يقول سيبويه: «ومن قال: لا غلام أفضل منك، لم يقل في ألا غلام أفضل منك، إلا بالنصب. لأنه دخل فيه معنى التمني، وصار مستغنيا عن الخبر كاستغناء اللهم غلاماً. ومعناه اللهم هب لي غلاماً». كتاب سيبويه: ج ٢/ص ٣٠٩، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى، (د. ت). كما إن الكوفيين لا يقدرّون الخبر في قولك: كل رجل وضعته. فهو عندهم كلام تام، لا يحتاج إلى تقدير محذوف، إذ تألف من معطوف ومعطوف عليه. ينظر همع الهوامع: ج ٢/ص ٤٤، شرح الرضي: ج ١/ص ٢٧٨، شرح الأشموني: ج ١/ص ٢٩١. (١٣) ينظر شرح الكافية الشافية: ج ٢/ص ٣٢، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى. شرح ابن عقيل: ج ٣/ص ٢٥٨، همع الهوامع: ج ٢/ص ٣٢. والجدير بالذكر - هنا - أن أبا علي الفارسي كان يرى «أن



برجشتر آسر، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(٢١) ينظر إحياء النحو: ص ١٤١ - ١٤٣، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م . وقد وافقه في هذا عبدالمجيد عابدين . ينظر المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية: ص ١١٩ - ١٢٠، عبدالمجيد عابدين، مطبعة الشبكيشي بالأزهر، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥١م .

(٢٢) ينظر النحو في إطاره الصحيح: ص ١٥٧ - ١٦٥، يوسف الحمادي، مكتبة مصر، ١٩٩٠م .

(٢٣) ينظر التطور النحوي للغة العربية: ص ١٢٥ (٢٤) ينظر الرد على النحاة (مقدمة المحقق): ص ٦٠ - ٦٢، ابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي

ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م . المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية: ص ٦٢ .

(٢٥) ينظر دراسات نقدية في النحو العربي: ج ١ / ص ١٢٩، الدكتور عبدالرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م .

(٢٦) قد يحذف أحد طرفي الإسناد، وقد يحذفان معاً، إذا وجدت القرينة الدالة على ذلك .

(٢٧) اللغة العربية معناها ومبناها: ص ٢١٧ .

(٢٨) قد تحذف أداة النداء، لدلالة قرينة التضام عليه، وقد يحذف المتعجب منه، لدلالة قرينة السياق عليه، كما في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُوتَنَّا لِكِنِّ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ {مريم: ٣٨} .

(٢٩) ينظر شرح الكافية الشافية: ج ١ / ص ٣٣١، شرح قطر الندى: ص ٤٤، ١٢١، شرح ابن عقيل: ج ١ / ص ١٨٨ - ١٩١، وينظر: ج ١ / ص ١٩٦ .

(٣٠) ينظر شرح الكافية الشافية: ج ١ / ص ٣٣١، شرح ابن عقيل: ج ١ / ص ١٩٧ - ١٩٨، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ج ١ / ص ٣٩٦ . محمد بن علي الصبان،

الاسم مع الحرف، يكون كلاً في النداء، نحو: يا زيد ..» همع الهوامع: ج ١ / ص ٥٢ . وهذا يعني أنه - خلافاً لأكثر النحويين - لا يقدر فعلاً بعد الأداة . وقد ذكر صاحب الموفي أن المنادى - عند الكوفيين - يرفع وينصب بدون عامل . ينظر الموفي في النحو الكوفي: ٦٤، صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي، شرح وتعليق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، (د . ت) .

(١٤) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى: ص ٣٢٢، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ . شرح ابن عقيل: ج ١ / ص ٣٢٠ - ٣٢٢، ومن النحويين من يؤول جملة التعجب - بهذه الصيغة - بجملة الاستفهام، والمعنى: أي شيء أجمل السماء . ينظر شرح ابن عقيل: ج ٢ / ص ١٥٠ . (١٥) ينظر شرح قطر الندى: ص ٣٢٣، شرح ابن عقيل: ج ٣ / ص ١٤٨ .

(١٦) الخلاصة النحوية: ص ١٢٧، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م . وينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ص ١٠٣، ٢١٠، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، المغرب .

(١٧) بناء الجملة العربية: ص ٤٦، الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م . وينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ص ٩٨، الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م .

(١٨) ينظر مغني اللبيب: ج ٢ / ص ٤٣٣ . (١٩) ينظر المسائل العسكرية: ص ١١٣ - ١١٤، ١١٧، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م . (٢٠) ينظر التطور النحوي للغة العربية: ص ١٢٥،

تحقيق طه عبدالرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

(٣١) ينظر شرح الرضي: ج١/ص٢٢٥، شرح قطر الندى ص١٢١.

(٣٢) ينظر شرح ابن عقيل: ج٢/ص٨٠.

(٣٣) ينظر شرح ابن عقيل: ج٢/ص٧٩، شرح الأشموني: ج١/ص٣٨٩.

(٣٤) شرح قطر الندى ص١٢١.

(٣٥) القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابيين المحلي والتقديرية (بحث): ص٢٨، الدكتور تمام حسان، مجلة اللسان العربي، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

(٣٦) ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ص٨٦.

(٣٧) في النحو العربي نقد وتوجيه: ص١٣٩-١٤٠، الدكتور مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت.

(٣٨) ينظر النحو الجديد: ص١٤٩، ١٥٠، ١٥١، عبدالمتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، القاهرة.

(٣٩) ينظر النحو الجديد: ٢٤٩.

(٤٠) ينظر النحو في إطاره الصحيح: ١١٣.

(٤١) ينظر همع الهوامع: ج١/ص٥٢.

(٤٢) ينظر شرح الكافية الشافية: ج٢/ص٢٩٣، شرح قطر الندى: ص٢٣٤، شرح ابن عقيل: ج٢/ص٢٤٣.

(٤٣) الإضافة النحوية رؤية جديدة في تفسير الإعراب والبناء والتنوين: ص٥٨-٥٩، عبدالله أحمد بن أحمد الشراعي، دار اليازوري، عمان، الأردن، ٢٠١٥م.

(٤٤) الإضافة النحوية رؤية جديدة في تفسير الإعراب والبناء والتنوين: ص٥٨-٥٩.

(٤٥) ينظر الإنصاف: ج٢/ص٨٢١. وتابعهم في هذا الرأي من المحدثين مهدي المخزومي، ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: ص١٨، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ص١٣٢، الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،

الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

(٤٦) ينظر الإضافة النحوية رؤية جديدة في تفسير الإعراب والبناء والتنوين: ص٥٧.

(٤٧) ينظر الإنصاف: ج١/ص٢٤٥. وتابعهم في ذلك مهدي المخزومي، ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ص٢٥٠، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ص١٤٧.

(٤٨) ينظر الكتاب: ج١/ص٣٦٥، ج٢/ص١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٧.

(٤٩) الإضافة النحوية رؤية جديدة في تفسير الإعراب والبناء والتنوين: ص٥٤-٥٦. وينظر إحياء النحو: ص٧٠ نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي ص٨٨، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، نحو المعاني: ص٤٧، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م.

#### ● المصادر والمراجع

#### أولاً: القرآن الكريم.

#### ثانياً: الكتب الأخرى:

● إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، (ت: ١٩٦٢م) مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

● أسرار العربية، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق الدكتور فخر صالح قدرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

● الإضافة النحوية رؤية جديدة في تفسير الإعراب والبناء والتنوين، عبدالله أحمد بن أحمد الشراعي، دار اليازوري، عمان، الأردن، ٢٠١٥م.

● الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.



- بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- التطور النحوي للغة العربية، برجشتر آسر، (ت: ١٩٣٢م) أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، (ت: ١٢٠٦هـ) تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د. ت.).
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت: ٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٧م.
- الخلاصة النحوية، الدكتور تمام حسان، (ت: ٢٠١١م) عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- دراسات نقدية في النحو العربي، الدكتور عبدالرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، (ت: ٥٩٢هـ) تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- شرح ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (ت: ٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت: ٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابي النحوي (ت: ٦٨٦هـ)، شرح وتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم
- الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام (ت: ٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشافية، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، (ت: ٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي، (ت: ١٩٩٣م) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، (ت: ١٩٩٣م) المكتبة العصرية، بيروت.
- كتاب سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠هـ) تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، (د. ت.).
- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، (ت: ٢٠١١م) دار الثقافة، المغرب.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، عبدالجيد عابدين، مطبعة الشبكي بالأزهر، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥١م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، (ت: ٦١٦هـ) تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.


- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، (ت: ٣٧٧هـ) تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت: ٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي (ت: ١٣٤٩هـ) شرح وتعليق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، (د. ت.).
- النحو الجديد، عبدالمتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، القاهرة.
- النحو في إطاره الصحيح، يوسف الحمادي، مكتبة مصر، ١٩٩٠م.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، (ت: ١٩٨٨م) مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- نحو المعاني، أحمد عبدالستار الجواري، (ت: ١٩٨٨م) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابيين المحلي والتقدير، الدكتور تمام حسان، (ت: ٢٠١١م) مجلة اللسان العربي، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

#### ثالثاً: البحوث:

- القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابيين المحلي والتقدير، الدكتور تمام حسان، (ت: ٢٠١١م) مجلة اللسان العربي، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.



## Some incompetent opinions of Grammarians critical examination

By: Abdullah Ahmed Al – Sharai   
College of Arts / University of Ibb / Yemen

### Abstract

This research includes the views of the grammarians, in some grammatical issues, Which the researcher finds that they did not succeed in it, and that it is wrong, And their views in the division of the sentence on the nominal and actual, and Explanation of name given after Arabic term ( Kana ) and its similar, and Analysis of the exported sentence by description, Preceded by a ban or a question, than plural or summation, grammatically Analyzing, It also includes the researcher's opinion on each of these issues, After mentioning what he sees in criticizing those views, and explain their mistake.

